الـــمقدمـــة

يـــتم الـــربط بيـــن أوجـــه النشـــاط الاقتصادي المختلفة من إنتاج للسلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها من خلال أداة التبادل (النقود) التي تطورت عبر التاريخ من مرحلة المقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي، وخلال تطور وسائل المبادلة عرف الفكر الاقتصادي نظريات عديدة مختلفة حولها، فهـذا الاقتصـــادي "جون ستيورات ميل" كان يقول " لا الشيء في الاقتصاد أقل قيمة من النقود" وهو ينتمي للمدرسة الكلاسيكية التي تعتقد بأن دور النقود في الحياة الاقتصادية هو مجرد تغطية للمعاملات فقـــط، ثم تطور الفكر الاقتصادي إلى نظرة أخرى تعطي للنقد مكانة هامة، وهي نظرة "كينز" وأتباعه التي تبين أهمية النقود نظرا لملامستهم التأثيرات التي تحدثها النقود، وأصبح ينظر إليها على أنها تلعب دور المحرك في النشاط الاقتصادي، أو دور الكابح له حسب تحكم السلطات النقدية فيها.

ومـــن ثم فإنه ليس من الخطأ أن يسمى النظام الاقتصادي الحديث بالنظام الاقتصادي النقدي، وهذه التسمية لم تطلق على سبيل المبالغة، ولكنها تعبيرا عن واقع الحياة الاقتصادية، والمبادلات التي تـــتم بيـــن الأطـــراف المتعاملة تخضع إلى أسلوب إدارة هذا النظام، فإذا كان يتصف بحسن التسيير والضـــبط انتعشـــت حركة المبادلات، وساعد ذلك على التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار، أما إذا تميز بخلاف ذلك عرف النشاط الاقتصادي تراجعا، وقد يصاب بالكساد.

وعليه فإن أي هيئة ما لديها السلطة لتنظيم هذه الأداة (النقود) هي في الواقع تتمتع بالدور البالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية، وهذه السلطة ليست هيكلا جامدا تمر عبره النقود، بل عليه إذا تنظيم تداول هذه الأداة ما داست لها تأثيرات قوية على الإنتاج والتشغيل والتضخم والتوازن الخارجي وذلك لتجنبها، فإذا تدخلت السلطات لتنظيم تداول النقود لتحقيق أهداف معينة، أو تجنب اختلالات اقتصادية، سمي ذلك السياسة النقدية، وكان الاقتصادي الأمريكي زعيم النظرية النقدية "ملتون فريد مان" يحبذ القول بأنه لا يوجد ما يسمى "باللاسياسة" فكل ما تفعله الحكومات هو سياسة، فإذا لم تصدر نقودا فهذه سياسة، وإذا أصدرتها فتلك سياسة أيضا، وهذا تعميم على كافة الإجراءات التي تقوم بها الحكومة في كل الميادين المختلفة.

ويتضمن هذا الكتاب بابين، حيث تم تقسيم الباب الأول إلى أربعة فصول .

يتـــناول الفصل الأول منه التطور التاريخي لنشأة النقود عن طريق أربعة مباحث ، فالمبحث الأول خصـــص لمرحـــلة النظام المقايضة والصعوبات التي واجهها، وفي المبحث الثاني تعرضنا إلى مرحلة النقود السلعية وفي المبحث الثالث لمرحلة النقود المعدنية عن طريق دراسة مميزاتها وإشكالها ، وفي المبحث الرابع تناولنا فيه النقود الورقية والكتابية، وفي ختام الفصل أوردنا خلاصة .

أما الفصل الثاني فشمل عرض تعريف النقود ومضمون الاتجاهات الثلاثة في تعريف النقود ، ثـم خصـــائص الـــنقود في المبحث الاول، أما المبحث الثاني فقد تعرضنا فيه إلى الوظائف الأصلية

والوظـــائف المكمـــلة أو المشتقة وتناولنا في المبحث الثالث تكفله استخدام النقود حيث تم التطرق إلى النقود والدورات الاقتصادية والنقود ودور الائتمان، وفي ختام الفصل أوردنا خلاصة.

أما الفصل الثالث فقد خصص للحديث عن أنواع النقود وتحليل الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لهـــا، فقـــد تناول المبحث الأول أنواع النقود حسب التصنيفات المشهورة لأنواعها وهي النقود السلعية الكامـــلة ، والـــنقود القابـــلة للتحويل بكامل قيمتها (النقود النائبة) ، والنقود الائتمانية ، وشبه النقود ثم تطرقـــنا إلى كيفية تداول النقود الكتابية ، وفي المبحث الثاني تمت دراسة تحليل الكتلة النقدية وسيولة الاقتصـــاد والمجمعات النقدية، ثم سرعة تداول النقد والكتلة النقدية، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه مفهـــوم العناصـــر المقابلة للكتلة النقدية واستنتاج الميزانية الموحدة للنظام المصرفي، وتطور إجمالي مقابلات الكتلة النقدية وفي آخر الفصل استخلصنا استنتاجات.

وتـــناول الفصل الرابع عملية خلق النقود في البنوك من خلال أربعة مباحث، الأول خصصناه لدراســـة خـــلق النقود بواسطة البنوك التجارية من خلال خلق وائتلاف النقود بواسطة تجاري واحد ، وبواسطة بنوك تجارية متعددة، كما تعرضنا الى نظرية مضاعف الائتمان وقاسم الائتمان، أما المبحث الـــثالث، فقـــد أفـــردناه للحديث عن خلق النقود بواسطة البنك المركزي عن طريق التعرض لأصوله وخصـــومه، وخصص المبحث الثالث لخلق النقود بواسطة الخزينة العمومية ، أما المبحث الرابع فقد نتـــناول تحـــليل محـــددات خـــلق النقود مثل القاعدة النقدية والعلاقة بين الكتلة النقدية والقاعدة النقدية والمحددات القانونية ، ثم ختمنا الفصل بخلاصة .

والهدف من هذا الباب هو أنه لا يمكن الدخول في تحليل السياسة النقدية دون إعطاء خلفية عن الـــنقود وتطورهـــا وخاصة عملية خلق النقود التي يعتبر تقديمها ضروريا لفهم السياسة النقدية وتأثير البنك المركزي على سيولة البنوك التجارية.

أمـــا الباب الثاني الذي جاء تحت عنوان : الإطار النظري للسياسة النقدية فقد شمل هو الآخر أربعة فصول .

فالفصـــل الخـــامس تـــناول تعريف السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسات الأخرى والمعلومات اللازمة لوضعها في ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تم تقديم تعريف للسياسة النقدية وتطور السياسة الـــنقدية عـــبر المـــراحل التاريخية، أما المبحث الثاني فقد بحثنا فيه علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية ككل وبالسياسة المالية خصوصا من حيث التمييز وطبيعة العلاقة بينهما ونقاط الالتقاء بين السياستين .

وتـــناول المبحث الثالث رصد المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية معينة لدولة ما، فتحتاج السلطات الـــنقدية إلى عـــدة معـــلومات منها القطاع الحكومي وقطاع العائلات وقطاع الأعمال، القطاع المالي الخاص والعام والقطاع الخارجي، وختمنا الفصل بخلاصة .

والفصل السادس فقد شمل أهداف السياسة النقدية تضمنتها أربعة مباحث ، فالأول منها تضمن عـرض اسـتراتيجية السياسـة النقدية وبدأنا بعرض الاستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية كالقرض الـتجاري واسعار الفائدة، وتم التطرق إلى استراتيجيات السياسة النقدية الحديثة،أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه الأهداف الأولية بداية بمجمعات الاحتياطات النقدية وظروف تطور سوق النقد، أما المبحث الثالث فقد خصص لبحث الأهداف الوسيطة وهي معدل الفائدة وسعر الصرف والمجمعات النقدية، وفي اخـر المبحث تعرضنا إلى معايير اختيار الأهداف الوسيطة،وتعرضنا في المبحث الرابع إلى الأهداف النهائية وهي استقرار المستوى العام للأسعار ، العمالة الكاملة ، تحقيق معدل نمو عال، وتحقيق توازن ميـزان المدفوعات وفي آخر المبحث تناولنا التناقضات التي يمكن أن تحدث بين الأهداف مع خلاصة في آخر الفصل .

أمـا الفصل السابع فقد شمل أدوات السياسة النقدية وتم تقسيمه إلى أربعة مباحث ، تناولنا في المبحث الأول الأدوات الكمية للسياسة النقدية مثل سياسة معدل إعادة الخصم ، سياسة السوق المفتوحة وسياسة تعديل الاحتياطي الإجباري ، وفي المبحث الثاني بحثنا الأدوات الكيفية ومعالجتها مثل سياسة تأطيـر القرض ، والسياسة الانتقائية للقرض ، أما المبحث الثالث فقد تناول الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، والمبحث الرابع فقد تم تخصيصه لتقييم جميع أدوات السياسة النقدية ، الأدوات الكمية والنوعية والمباشرة ، وفي آخر الفصل قدمنا خلاصة .

أمـا الفصـل الثامن فقد ناقشنا فيه فعالية السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، فقد خصص المبحث الأول لفعالية السياسية النقدية على مستوى الفكر الكينزي والنقدوي، وفي المبحث الثاني فعالية السياسة النقدية على مستوى النظام الرأسمالي من خلال قنوات معدلات الفائدة، أسعار الفائدة، والقرض واخـتلاف القـنوات حسـب البلدان الرأسمالية، أما المبحث الثالث فقد أوردناه لدراسة فعالية السياسة الـنقدية فـي النظام الاشتراكي من خلال دراسة الخطة المادية والمالية ورقابة بنك الدولة على الخطة الائـتمانية، وتقيم أساليب الرقابة على الائتمان في النظام الاشتراكي، أما المبحث الرابع فقد بحثنا فيه فعاليـة السياسة النقدية في الدول النامية من خلال دراسة الخصائص المالية والمصرفية للبلدان النامية فـي الـبداية ثـم أدوات السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية في جذب الادخار وتشجيع الاستثمار، وتطويـر السـوق النقدية والمالية، ودرجة كفاية السياسة النقدية في عملية التنمية الاقتصادية وختمنا الفصل بخلاصة.

والله ولي التوفيق .